

وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

ورشة عمل: تطوير الإيرادات، التحديات وافاق الحلول

محور: تعزيز مساهمة الهيئات والشركات في الإيرادات العامة

الفترة من: 25-26 سبتمبر حتي 2022م

إعداد وتقديم: الدكتور أحمد الضي عبد الله عثمان - 0122612104

1442هـ

المقدمة:

أن فكرة المالية العامة في أبسط صورها أن تقوم الحكومات بتحصيل الإيرادات من مصادرها المختلفة المتمثلة في الضرائب والجمارك والمؤسسات المملوكة للدولة من أجل تقديم الخدمات العامة لرعاياها من صحة ، وتعليم ، وأمن ، وبني تحتية وطرق وجسور، ومواصلات بالإضافة إلي الرفاه الاقتصادي ، وذلك من خلال إدارة الأموال العامة بكفاءة وفاعلية للحد من الفساد المالي والاداري والاستخدام الامثل للموارد المادية والبشرية وتحقيق مبدأ المساءلة و الشفافية والتحكم في مفاصل الاقتصاد برمته من خلال أرساء المفاهيم الادارية الحديثة المرتبطة بتحقيق الاهداف المنشودة لأحداث التنمية الإقتصادية المرغوب فيها، مثل الحوكمة وإدارة المخاطر والجودة الشاملة التي بدونها لاتستطيع لأي مؤسسة أن تحقق أهدافها المرسومة في خطتها.

يزخر السودان بموارد إقتصادية هائلة من ذهب ومعادن و ثروة حيوانية وحبوب زيتية ونفط تؤهله من أن يكون في مصاف الدول المتقدمة إقتصاديا الا أنه يمر بمنعطف سياسي حرج منذ فجر الاستقلال ، حيث تمت خصصت كافة القطاعات الاقتصادية للهيئات والشركات العامة بهدف تقديم الخدمات للمواطنين بعيدا عن متناول الدولة واصبحت تعمل في جزر معزولة إقتصاديا حتي أثرت في مفاصل الاقتصاد الوطني برمته ردحا من الزمان وحتى يومنا هذا ، طبقاً لمعلومات ورشة عمل الشراكة بين محكمة المراجعة الهولندية وديوان المراجع القومي ، حيث كانت مساهمة الشركات الامنية المملوكة للدولة ضعيفة للغاية، ويقدر عددها الاجمالي حوالي 432 مؤسسة خارج المظلة الضريبية سوي اثني عشر فقط تساهم في الحصيلة الضريبية ، الامر الذي يتطلب الوقفة لايجاد الحلول المثلي لاصلاحها وخضوعها تحت المظلة الضريبية .

Revenues high risk areas themes:

- Tax exemptions.
- State –owned enterprises.

إذ لا بد من حوكمة الهيئات والشركات الحكومية في شركة قابضة عامة تتحكم في مفاصل الاقتصاد الوطني، وتوحيد أجهزتها الإيرادية في نافذة واحدة تحت ولاية وزارة المالية الاتحادية ، وتفعيل أدوات الرقابة الداخلية الفعالة ، ونسبة لعدم توفر المعلومات الكافية اي صعوبة الوصول الي المعلومات الدقيقة من تلك المؤسسات والهيئات الحكومية، عليه ركزت الورقة علي تعزيز مساهمة الهيئات والشركات الحكومية وعلاقتها بالموارد الضريبية، حيث تم الاعتماد علي معلومات الادارة العامة للهيئات العامة والشركات الحكومية (إدارة الحصر والتنسيق)، مخرجات المؤتمرات والورش ، والأوراق العلمية المنشورة وتقارير العرض الاقتصادي لأداء ديوان الضرائب لمعرفة مساهمة الشركات الامنية المملوكة للدولة، وأثر التضخم في زيادة الايرادات الضريبية وبعض الكتب ذات الصلة بالموضوع.

المستخلص

هدفت الورقة الي ابراز مساهمة المؤسسات والشركات العامة في زيادة الايرادات العامة من خلال الاجهزة المملوكة للدولة من أجل تنمية وتطوير الايرادات العامة، بالتركيز علي الكتب،و المؤتمرات والورش والأوراق العلمية المنشورة ، معلومات الادارة العامة للهيئات العامة والشركات الحكومية (إدارة الحصر والتنسيق)، وتقارير العرض الاقتصادي لاداء ديوان الضرائب ذات الصلة.

الكلمات المفتاحية: الهيئات والشركات الحكومية، الموارد الضريبية ، والمؤسسات المملوكة للدولة،المالية العامة ، مخاطر التصخم

Abstract

The study aimed at accentuating the contribution of public firms in public revenues generated from public corporations & company and state owned enterprises to increase and develop revenues concentrating on books, papers, conferences, economic reports and workshop.

Key words: Tax resources, State –owned Enterprises, Budgeting & finance, inflation risk

أولاً. مفهوم المالية العامة والموازنة:

لا يمكن تناول المالية العامة بمعزل عن الموازنة التقديرية لارتباطهما الوثيق في عملية التخطيط والرقابة علي الإيرادات والتكاليف علي حد سواء.

إذ تعتبر الموازنة التقديرية وسيلة فعالة تحاول مقارنة الأداء الفعلي مع المعياري الموضوع في خطة المنشأة وهي خطة سنوية مفصلة ومتكاملة توضح في صورة كمية وقيمة الاهداف التي تسعى المنشأة الي تحقيقها في فترة مستقبلية وتبين الوسائل والاساليب والطرق والموارد اللازمة لتحقيق هذه الاهداف ، ثم تقوم المنشأة بكشف الانحرافات وتحليلها وتقصي اسبابها ومعالجتها من خلال منع الانحرافات السلبية وتشجيع الانحرافات الايجابية.

من الضروري مراجعة الشركات والهيئات العامة المملوكة للدولة والتأكد من مدي مساهمتها في الإيرادات العامة وعلاقة بعضها في زيادة الإيرادات الضريبية للدولة وعكسها في الخدمات العامة .

الية صناعة القرار داخل المؤسسات والهيئات العامة:

لاشك أن إدارة مخاطر الهيئات والشركات العامة للدولة تقع تحت مسؤولية وزارة المالية ومدي قدرتها في إدارة مخاطرها المالية من خلال إصدار القوانين والتشريعات والنظم واللوائح المالية المنظمة لسير العمل وضرورة تكامل تلك القوانين والتشريعات داخل الدولة مع الجهات الحكومية ذات الصلة منعاً لتضاربها.

أن مساهمة المؤسسات والموسسات والهيئات المملوكة للدولة التابعة للدفاع والامن في الإيرادات العامة ضعيفة للغاية ، حيث بلغ العدد المساهم منها(12) فقط اثني عشر شركة من جملة 432 شركة

، وفقا لورشة عمل: الشراكة بين محكمة المراجعة الهولندية وديوان المراجع القومي: 16 يناير 2020م .

لاشك أن للبرلمان دور مفصلي في إجازة القوانين والتشريعات وتكاملها داخل الدولة والتحكم في مخاطر التشريعات الخاصة بالهيئات والشركات العامة والرقابة عليها، وفي غيابه يكثر التهرب والتجنب الضريبي وممارسة الاقتصاد الخفي وغير الرسمي وتتنخفض إيرادات الدولة.

فيما يلي : نموذج تقرير الأداء الفعلي لموازنة 2021 م :

الموازنة التقديرية المجازة للهيئات والشركات الحكومية والاداء الفعلي للتحصيل:

مليون جنيه

ملخص التحصيل الفعلي من يناير حتي ديسمبر 2021م				ربط الموازنة التقديرية			القطاع
نسبة القطاع	نسبة السداد	غير نقدي	نقدي	الربط السنوي	صافي الفائض والارباح	الايراد	
76%	114 %	65826.88	46.438.45	98.623.24	98.623.24	231.555.81	النقل والاتصالات
0.05	0.3 %	80.00	80.00	24.935.30	25.384.92	223.981	الطاقة والتعدين
23%	54 %	2.917.25	31.139.24	62.676.84	5.051.21	50.657.18	الصناعي
0.01 %	1%	0	17.00	1.356.02	1.356.02	20.740.16	الخدمي
0.19 %	99 %	93.75	187.10	285.00	285.00	4.235.90	الزراعي
	74 %	68.941.33	78.686.87	200.156.00	130.722.29	200.156.00	الاجمالي

المصدر: الإدارة العامة للهيئات والشركات الحكومية - إدارة الحصر والتنسيق 2021م

الملاحظات:

يلاحظ من خلال هذا العرض عدم مساهمة بعض الهيئات والشركات الحكومية الآتية:

1. الكهرباء (تدعمها وزارة المالية بنسبة 70% تقريباً وتعتمد علي الصرف الذاتي تحت رقابة المالية مؤخرًا)

2. القطاع المالي.

3. الامن والدفاع(ورشة : الشراكة بين محكمة المراجعة الهولندية وديوان المراجعة القومي).

4. الاستثمارات الحكومية تساهم بواقع 1% فقط.

2. خطة عملية لإعادة هندسة عملية التدريب لمواجهة مخاطر العنصر البشري:

يعتبر التدريب من أهم المحاور الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات العامة في تحقيق الأهداف التشغيلية منها والاستراتيجية، وهناك حاجة ماسة لإعادة هندسة التدريب لمواجهة مخاطر أدوات نظام الرقابة المالية وذلك من خلال لقاء الضوء علي أهمية التدريب وتحديد مدي أهمية إعادة هندسة عملية التدريب الفعال بشقيه الداخلي والخارجي ، وتحديد المحاور الأساسية لتطوير عوامل نجاح التدريب الفعال لمواكبة الفلسفة المسابرة لإعادة صياغة وتعزيز الثقة بين القطاعين العام والخاص للمساهمة في تنمية وتطوير الإيرادات العامة (الضريبة وغير الضريبة).

لم يعد التدريب الحالي بشقيه الداخلي والخارجي، وخاصة في معظم دول العالم الثالث وسيلة فعالة لتأهيل العنصر البشري من خلال رفع الكفاءة المهنية وتبادل المعارف والخبرات، وإنما هو تلقين ، وتحسين حال، وترفيه ليس الا ، ولم يحقق أهدافه المرجوة منه آنفة الذكر، وبالتالي يعد التدريب أحد الأهداف الاستراتيجية لمؤسسات والشركات ، ومن خلاله نستطيع تغيير لغة الحوار والتخاطب بين كافة القطاعات الانتاجية ، الأمر الذي يساعد علي تعزيز عامل الثقة

بينهم، ومن ثم تغيير المفاهيم السائدة، وتحسين الصورة الذهنية لدي المجتمع ككل عن كفاءة وفاعلية إدارة تلك المؤسسات والهيئات العامة لتحقيق الاهداف الاستراتيجية.

ينبغي أن ترتبط عملية التدريب بالمسار الوظيفي وفقاً للقيود الزمني، ومستويات القيادة الثلاثة مع ضرورة التركيز علي القيادات الوسيطة والدنيا وهي كما يلي:-

- العليا(المسار الأول والثاني).

- الوسطي(الثالث والرابع والخامس).

- الدنيا(السابع والثامن و التاسع).

لاعادة هندسة عملية التدريب لابد من حوكمة إدارة التدريب بشقيه الداخلي والخارجي بالادارة تلك المؤسسات التي تحتاج الي خطة تدريب طموحة تلبي الإحتياج التدريبي لكافة الإدارات القطاعات الانتاجية وفقاً للمهام الموكلة إليها،وتشمل هذه الخطة الآتي:

- الرؤية.

- الرسالة.

- الأهداف.

- الاستراتيجيات.

وذلك بالتركيز علي الجانب التطبيقي بنسة 80%، والجانب المعرفي بنسبة 20%، لتحقيق أهداف أدوات نظام الرقابة الداخلية الفعالة وهي:

أ. تنمية وتطوير الايرادات .

ب. حماية الاصول من السرقة والاختلاس.

ج. مكافحة الفساد المالي والاداري.

د. تنمية الامتثال الطوعي للقوانين التشريعات والنظم واللوائح المالية والادارية لتلك المؤسسات العامة .

د. تنمية الثقة بين القطاع العام والقطاع الخاص بسبب المنافسة غير المتكافئة.

فيما يلي خطة ثنائية الأبعاد في المحاور التالية:

المحور الأول. اسم وأهمية وأهداف البرنامج:

أ. **أسم البرنامج:** الحاجة لإعادة هندسة عملية التدريب لمواجهة مخاطر أدوات الرقابة المالية الفعالة بكفاءة وفاعلية.

ب. **أهمية البرنامج التدريبي:** تتبع أهمية البرنامج في إطار تأهيل الكادر البشري فنياً وإدارياً. ويستهدف البرنامج عملية التدريب وفقاً لأدوات نظام الرقابة المالية الفعالة التي تستخدم الحاسب الآلي من خلال ورنيك 15:

- **تعزيز الدور التكاملي بين ديوان المراجعة الداخلية و ديوان المراجعة القومي :** لابد من تعزيز دور ديوان المراجعة الداخلية وفقاً للاتجاهات المعاصرة (الخدمات التوكيدية والاستشارية)

- **تعزيز دور المفاهيم الادارية الحديثة:** وذلك من خلال تطبيق مفهوم الحوكمة ، وإدارة المخاطر ، والجودة الشاملة لتحقيق الاهداف المنشودة.

- **قاعدة بيانات ومعلومات عريضة.**

هـ. حوسبة النظام المحاسبي.

- تقنية الزكاء الاصطناعي.

- الربط الشبكي داخلياً وخارجياً مع الجهات ذات الصلة.

3. أهداف برنامج التدريب الفعال:

يهدف البرنامج إلى تدريب وتأهيل الموارد البشرية وذلك بإكسابهم مهارات وتنمية قدراتهم وبناء قدراتهم ، وإنتاج كوادر بشرية مؤهلة علمياً وعملياً لأداء واجباتهم ومهامهم الحالية والمستقبلية بكفاءة وفاعلية في كافة القطاعات الانتاجية التي يعملون فيها، الأمر الذي يتطلب تصميم حقائب تدريبية متخصصة وفقاً للإحتياج التدريبي لتحقيق الأهداف التالية:

- إكساب مهارات وتنمية قدرات المتدربين.

- رفع وتنمية الكفاءة المهنية للمتدربين.

- إقامة المؤتمرات وورش العمل في كافة المجالات العلمية.

4. مجالات التدريب في المحاسبة :

يتم التدريب المحاسبي وفقاً للإحتياج التدريبي حسب النشاط في مجالات المحاسبة والمراجعة التالية:-

- المراجعة الداخلية (الاتجاهات المعاصرة) والمراجعة العامة.

- المفاهيم الادارية الحديثة :- إدارة المخاطر، الحوكمة ، الجودة الشاملة.

- إدارة المخاطر وفقاً لإستراتيجية تحسين وتطوير الامتثال الطوعي.

- محاسبة التكاليف (مركز التكلفة).
- معايير المحاسبة الدولية.
- محاسبة البترول.
- محاسبة البنوك.
- محاسبة المقاولات
- محاسبة الفنادق.
- إدارة المبيعات والمخزونات.
- مهارات التحليل المالي.
- مهارات إعداد الحسابات الختامية وفقاً للمعايير الدولية
- مهارات إعداد التقارير المالية وفقاً للمعايير الدولية.
- مهارات إعداد الموازنات التخطيطية.
- مهارات إعداد دراسة الجدوي الفنية والاقتصادية.

المحور الثاني: عوامل نجاح البرنامج التدريبي:

ولإنجاح التدريب الفعال، يجب التفرقة بين التعليم والتدريب، فالأول يركز علي إكساب المعارف بنسبة 80%، بينما يركز علي الجانب التطبيقي من الواقع العملي بنسبة 20%، أما الثاني يركز بعكس الأول تماماً بنسبة (20% معارف، 80% عملي) ، أي الأول يركز علي المعرفة والثاني يركز علي الخبرة.

وفيما يلي أهم عوامل نجاح التدريب الفعال:-

1. المدرب: هو سر نجاح المشروع، يجب أن تتوفر في المدرب الخصائص التالية:

أ. أن يكون مؤهلاً علمياً عملياً من حملة الدكتوراه أو حملة الزمالات المهنية من داخل المؤسسة، ولديه الخبرة الكافية في المجال لأن الخبرة سيدة الموقف، وفي حالة عدم وجوده يمكن الاستعانة من خارج المؤسسة، بحيث يتمتع المدرب بمهارات الاتصال، والعرض والتقديم والمفاهيم المحاسبية، والممارسة الدولية الجيدة في مجال المحاسبة والمراجعة من الواقع العملي، مع إجراء بعض المقارنات أن وجدت).

ب. أن يجمع بين الجانب النظري والتطبيقي لتحقيق أهداف العملية التدريبية أفنة الذكر.

2. المتدرب: وذلك من خلال المشاركة والمناقشة، وتفاعله في العملية التدريبية لتلبية

إحتياجاته التدريبية وطموحه في تطوير الذات.

3. الحقيبة التدريبية : وهي المادة التدريبية يجب أن تصمم بصورة علمية وعملية تلبية

إحتياج وطموح المتدرب بحيث تحدث التغيير المطلوب، ويجب أن يكون الفترة الزمنية مناسبة حتي يتمكن المتدربين من الاستفادة القصوي من عملية التدريب الفعال، بناء عليه يجب أن يتم

تصميم الحقيبة التدريبية وإجازتها من قبل متخصصين من: المدربين ومستشاري التدريب

الابداعي، والخبراء في مجال المحاسبة والمراجعة وأساتذة الجامعات ، ومكاتب المراجعة، وبيوتات الخبرة.

4. إدارة التدريب: لابد من الاهتمام باختيار الفئات المستهدفة من المتدربين علي أساس

الخبرة في المجال والتخصص وفقاً لمتطلبات الحقيبة التدريبية، وتجهيز القاعات التدريبية

بانواعها المختلفة وتقديم المساعدة الفنية للمتدربين وتحسين بيئة التدريب و جعلها جازية

ومواتيه بحيث تصمم قاعات التدريب بطريقة علمية بسعة (20-30 فرد) وتخصص قاعات تدريب للجانب التطبيقي من الواقع العملي للتدريب حول الدائرة المستديرة (إدارة التدريب وعدد ثلاثة قاعات بسعة (20- 30 فرد).

لإنجاح البرنامج لابد من توفر دعم الادارة العليا لهذا المشروع ، وكما يجب زيارة مراكز التدريب المتطورة للوقوف علي تجربتها بغرض الإستفادة القصوي منها في دراسة الجدوي (العائد والتكلفة) بهدف تقليل التكلفة وضمان خدمة الجودة التدريبية.

- المسار الوظيفي والترقيات وفقاً للقيود الزمني لكل مسار.

- قاعدة بيانات المتدربين و تشمل البيانات التالية:

- دورات التدريب الداخلي والخارجي.

- الدرجة الوظيفية.

- المؤهلات العلمية والمهنية.

- التخصص.

- الاختصاص أو الوصف الوظيفي.

- ورش العمل والمؤتمرات العلمية علي المستويين الاقليمي والدولي.

- الابداع والابتكار الفكري لكل موظف:

- المؤلفات من الكتب في المجال المهني والاكاديمي.

- الأوراق العلمية المنشورة.

عليه تحتاج عملية التخطيط لهذا البرنامج زيارات ميدانية لإستهداف كافة القطاعات الانتاجية وفقاً للمهام آنفة الذكر بهدف معرفة الإحتياج التدريبي الملح لكل إدارة ومن ثم تصمم الحقيبة التدريبية علي ضوء ذلك لتلبي رغبات وطموح وأشواق المتدربين.

أن كان لابد من كلمة: فهي الأمل بحيث تكون هذه الخطة خير معين لتسويق برنامج التدريب الفعال في مجال المحاسبة والمراجعة والاساليب الادارية الحديثة بمواصفات عالية الجودة يلبي رغبات وإحتياجات المتدربين داخلياً وخارجياً، باعتبارها خطوة نحو الانعتاق والاستقلال التدريبي، وذلك من خلال أنشاء معهد خاص للتدريب الابداعي بمواصفات عالمية علي المستويين الإقليمي والدولي وخلق شراكات زكية في هذا المجال الحيوي مع العالم الخارجي من أجل تبادل وتلاقح الخبرات والأفكار والابداع المعرفي.

ثانياً. الموارد الضريبية: حوكمة الإدارة الضريبية :-

لابد من تطبيق مفهوم الحوكمة علي الادارة الضريبية حتي تعمل بالكفاءة والفاعلية المطلوبتين وفقا للمهام المنصوص عليها في الهيكل التنظيمي لنظام التقدير الذاتي حسب موجبات صندوق النقد والبنك الدوليين لفريق عمل إدارة المخاطر الضريبية والاعتماد علي الية تشخيص الإدارة الضريبية (TADAT)، وذلك من خلال تخطيط الموارد الضريبية وذلك لتنمية وتطوير الإيرادات الضريبية.

1. الرؤية:

تتناول هذه الخطة حوكمة الإدارة الضريبية حول رؤية لإعادة تنظيم وهيكل مراكز كبار الممولين والمكاتب الأخرى وفقاً للمهام المنصوص عليها في الهيكل التنظيمي والدوائر الجغرافية ورقم الأعمال لنظام التقدير الذاتي من أجل تنمية وتطوير الإيرادات الضريبية كمايلي:

أ. مراكز كبار الممولين:

يجب إعادة تنظيم وهيكل تلك المراكز الضريبية بصورة علمية وفقاً لنظام التقدير الذاتي حتي تساهم هذه المراكز بنسبة لا تقل عن 85% إجمالي إيرادات ربط الموازنة العام من خلال الآتي:

- معايير وأسس لحركة تنقلات الملفات وفقاً لرقم الأعمال أو حجم العمل (كبار، متوسط، صغار).
- تصنيف القطاعات والأنشطة إلى: (تجاري، وخدمي، وصناعي، زراعي) كأساس لتقرير الأداء المالي.

ب. المراكز الأخرى: بجب إعادة تنظيمها بصورة علمية وفقاً لنظام التقدير الإداري حتي

تساهم بمسبة 15% من إجمالي الإيرادات كما يلي:

- مكاتب التقدير الإداري (متوسط الممولين) :

ينبغي أن تساهم هذه المكاتب بنسبة 10% من ربط الموازنة العام شهرياً كما تساهم في الآتي:

• تنمية وتطوير الملفات الضريبية وتحويلها إلى كبار الممولين حسب الدائرة الجغرافية (يعد أحد معايير الأداء).

ج. مكاتب التقدير النمطي (صغار الممولين): تهتم التقدير النمطي بالإقتصاد غير الرسمي أو الخفى وهناك دول ليس لها موارد سوى هذا المورد وخاصة بعض دول القرن الإفريقي (أثيوبيا ، وبوعندا) وتساهم بنسبة عالية من الناتج الإجمالي المحلي تقدر 61-20% عليه يجب أن يتم ربطها بالسلطات المحلية حسب الدوائر الجغرافية المتعارف عليها ، بحيث تساهم بنسبة 5% فقط من أجمالي ربط الموازنة العام الشهرى وتساهم في الآتي:

• تنمية وتطوير الملفات الضريبية وتحويلها إلى متوسطى الممولين حسب الدائرة الجغرافية : (يعد أحد معايير الأداء).

• تصنيف النشاط النمطي إلى (A.B.C) حسب الدوائر الجغرافية للسلطات المحلية وربطها بالرخص التجارية وعمل إتفاقيات معهم لتوفير المعلومات لإستهدافهم ضريبياً.

تقليلاً للتكلفة يجب إنشاء إدارات مستقلة للتقدير النمطي بعد الدراسة المتأنية لمعرفة الجدوى الإقتصادية من تبنيه والإستفادة من التجارب السابقة في هذا المجال داخل مكاتب التقدير الإدارى (المراكز المتوسطة).

2. الرسالة: (رضا دافعي الضرائب، ثقة المجتمع ككل).

3. الأهداف:

أ. تنمية وتطوير الإيرادات العامة .

ب. تعظيم الإيرادات الضريبية.

ج. زيادة الإمتثال الطوعي لدى دافعي الضرائب.

د. إرساء قاعدة بيانات ومعلومات ضخمة لاغراض الفحص وإدارة المخاطر.

هـ. وضع معايير وأسس لتجويد الأداء من خلال تعزيز مفهوم حوكمة الإدارة الضريبية.

و. إدارة مخاطر المالية العامة.

1. أدوات الرقابة الضريبية الفعالة:

أ. المراجعة والفحص الضريبي المتقدم (الفعال): (رقابة رقابية ومانعة وتشغيلية).

ب. إستراتيجية تطوير وتحسين الإمتثال الضريبي (إدارة المخاطر).

ج. حوسبة النظام الضريبي: (لحسم الجدل الدائر وعدم الثقة فيما بين الإدارة

الضريبية ودافعي الضرائب وتوحيد الاجراءات الضريبية لاغراض التحاسب

الضريبي وضرورة إصدار قانون جديد للاجراءات الضريبية السوداني لتوحيد

الممارسة المهنية فنياً وإدارياً).

2. قاعدة المعلومات والربط الشبكي (داخلياً وخارجياً مع الجهات ذات الصلة- بتقنية DATA

. (MINING

3. تنمية وتطوير العنصر البشري (سر نجاح المؤسسات)

تخطيط القوي العاملة مقابل العدد الاجمالي لدافعي الضرائب = الملفات المساهمة في

الربط فقط. مثال : 2% للنظام اليدوي، للنظام المحوسب (3000) وذلك حسب التجربة

المصرية والكندي من إجمالي عدد دافعي الضرائب. (3 و 20 مليون ملف ضريبي علي

التوالي)

- وضع معايير جديدة للاداء بدلا من معيار الربط ليكون المعيار الجديد هو معيار العدالة الضريبية .

- هيكله أجور ومستحقات العاملين، أو دمجهم في هيكل جهاز الايرادات الموحد للدولة التي تمت إجازته سابقاً.

4. معينات العمل:

- لابد من تخطيط معينات العمل وذلك لتسيير دولاب العمل بسهولة ويسر وفقاً للدوائر الجغرافية ذات الثقل التحصيلي لدافعي الضرائب من:-
- العربات ، وأجهزة الحاسوب والادوات المكتبية .
 - التخلص من الاجارات والاستعاضة عنها بالمباني المملوكة للدولة وفقاً للدوائر الجغرافية (الخرطوم، أم درمان ، بحري) ، الأمر الذي يقلل من نفقات الجباية الضريبية ويوفر فائض تستفيد منه الدولة.
 - الحوسبة يستعاض عنها بالربط الشبكي بتقنية الزكاء الاصطناعي داخلياً وخارجياً مع الجهات الحكومية ذات الصلة حوالي 12 جهة) لتوفير المعلومات لاغراض التحاسب الضريبي.

5. إصلاح وتطوير التشريعات الضريبية:

- لابد من إجراء إصلاحات ضريبية تتماشى مع خطة الحكومة خلال الفترة الانتقالية وخاصة فيما يتعلق بتصدير المواد الخام مصنعة أي بقيمتها المضافة للنشاط الصناعي من ضريبة رسوم الانتاج وأسعار الضرائب ، وإعادة النظر في الاعفاءات الضريبية للمشاريع الاستراتيجية ، وتوحيد وتبسيط الاجراءات الضريبية فنياً وإدارياً.

6. تبني الضريبة النمطية : للاقتصاد غير الرسمي وربطه بالسلطات المحلية (الرخص التجارية وفقاً للدوائر الجغرافية).

ثانياً: محور دافعي الضرائب

Segmentation of taxpayers

يجب تصنيف وتحليل سلوك دافعي الضرائب وفقاً للتحصيل الفعلي لمعرفة عدد المساهمين وغير المساهمين في ربط الموازنة باوزان نسبية : كما يلي (عدد الملفات):

1. القطاع الاقتصادي: (تجاري ، خدمي، صناعي ، زراعي).
2. النشاط الاقتصادي: (بتروك، بنوك ، تعدين، إتصالات).
3. الفئات أو رقم الأعمال: (كبار الممولين، و متوسط ، وصغار).
4. الدوائر الجغرافية: (شرق ، غرب ، شمال ، جنوب ، وسط ، الولايات).

ثالثاً. المحاسبون والمراجعون وخبراء الضرائب والمستشارون ومسؤوليتهم تجاه ديوان الضرائب قانوناً.

رابعاً. مخاطر الدولة:

أ. الضريبة مقابل: (الخدمات العامة) ، الأمر الذي يساعد بالضرورة في الامتثال الضريبي وزيادة الايرادات الضريبية .

- الصحة والتعليم والأمن ،والبني التحتية ،الطرق والجسور، والمواصلات

- الرفاه الاقتصادي.

Taxation versus Public Services

ج. تاكل المظلة الضريبية بسبب:

- ضعف الثقة بين دافعي الضرائب والادارة الضريبية.

- ارتفاع اسعار الضريبة.

- المقابل الموضوعي لفرض الضريبة(الخدمات العامة).

هـ. ضعف مساهمة الايرادات الضريبية في الناتج المحلي الاجمالي.

د. السجل الضريبي الوهمي(ايجار السجل).

هـ. عدم تكامل القوانين والتشريعات داخل الدولة الواحدة منعا للتضارب.

ز. الاقتصاد غير الرسمي والخفي الممارس الان للانشطة الكبيرة والصغيرة :

يمارس الاقتصاد غير الرسمي والخفي بصورة كبيرة أثرت في إنخفاض الايرادات الضريبية

وتقدر نسبة تقريبا 80% من إجمالي الايرادات خارج المظلة الضريبية الامر الذي

يحتاج الي تشريع ضريبي خاص تحت مسمى الضريبة النمطية اسوة بالتجربة الاثيوبية.

Underground economy& Informal one

ثانياً: مخاطر التضخم: لواقع ربط الموازنة لتحصيل الموارد الضريبية

مقارنة 2010م بالاعوام : 2017 حتي 2020م

2020م	2019م	2018م	2017م
22.250.863	16.912.479	10.319.860	6.413.600
63.795.910	44.330.925	30.487.270	17.681.600
7.944289	5.609.384	4.060.031	2.691.200

المصدر : تقارير العرض الاقتصادي لاداء ديوان الضرائب 2010م : 2018 حتي 2020م.

الجلسة الختامية للنتائج:

Plenary session: guiding question for group discussion

التوصيات:

أولاً. مساهمة المؤسسات والهيئات العامة:

1. تأسيس شركة قابضة عامة لكافة القطاعات الانتاجية لادارة الاقتصاد الوطني ماعدا التصنيع الحربي.
2. تعزيز الدور التكاملي ما بين الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية والمراجع القومي، والمفاهيم الادارية الحديثة (الحوكمة ، إدارة المخاطر ، والجودة الشاملة) .
3. تأسيس وتوحيد جهاز الايرادات القومي في نافذة واحدة.
4. اصلاح وتطوير القوانين والتشريعات والنظم واللوائح الخاصة بالمؤسسات والهيئات العامة وضرورة تكاملها مع الجهات الحكومية ذات الصلة للمساعدة في الية صنع القرار وإدارة مخاطرها المالية.
5. ضرورة ايلولة ايرادات المؤسسات والهيئات الامنية المملوكة للدولة إلي وزارة المالية ماعدا شركات التصنيع الحربي حسب الورشة الهولندية.
6. . تاهيل وتطوير الموارد البشرية فنياً وإدارياً وفقاً للخطة العملية في إعادة هندسة عملية التدريب.

ثانياً. الموارد الضريبية :

1. سن قانون الاجراءات الضريبية السوداني وذلك لتوحيد الاجراءات الضريبية وتبسيطها وجعل مخاطر التشريع تحت السيطرة للمساهمة في تعظيم الايرادات الضريبية وتحقيق عدالة التحايس الضريبي .
2. تحقيق الربط الشبكي لديوان الضرائب داخليا وخارجيا مع الجهات الحكومية ذات الصلة.
3. تاهيل وتطوير الموارد البشرية فنياً وإدارياً.
4. سن ضرائب جديدة في التعليم الخاص ، تاهيل السياحة ، ضريبة البيئية مع ضرورة مراجعة إصلاح قانون ضريبة العقارات وقانون الاراضي الفضاء، وقانون الضريبة علي القيمة المضافة ومراجعة أسعار الضرائب.
5. اعتماد معيار العدالة الضريبية كأساس سليم لاعداد موازنة الضرائب أسوة بالتجربة المصرية والكندية لادارة الملفات الضريبية .

رابعاً: المصادر والمراجع:

أولاً. الكتب:

1. د. أحمد الضي عبدالله، الفحص الضريبي المتقدم المبني علي إدارة المخاطر
2. د. أحمد الضي عبدالله، إدارة المخاطر من منظور إستراتيجية تحسين وتطوير الامتثال الضريبي (علي ضوء موجبات صندوق النقد والبنك الدوليين).
3. د. مجدي شهاب، أصول الاقتصاد – المالية العامة 2004م

ثانياً: مخرجات المؤتمرات والورش ذات الصلة

1. الشراكة بين محكمة المراجعة الهولندية وديوان المراجعة القومي السوداني 16 يناير 2020م
الخرطوم ، بالتركيز علي مناطق الخطورة العالية :
أ. الاعفاءات الضريبية 65%.

ب. الهيئات والشركات الملوكة للدولة 93%.

2. الملتقى التشاوري حول حوكمة الادارة الضريبية والنزاعات بدول الايقاد 17ديسمبر 2018م –
أنثيوبيا(هواسا)، الية الاستجابة والانداز المبكر للنزاعات بدول الايقاد.

Nexus on Taxation & Conflict

ثالثاً. موجبات صندوق النقد الدولي: الخاصة بحوكمة الادارة الضريبية وتنمية وتطوير الإيرادات الضريبية والإصلاح الضريبي لأغراض نظام التقدير الذاتي المتعلقة التادات او الية تشخيص الإدارة الضريبية لمعرفة الوضع الصحي للنظام الضريبي الذي يرتكز بصفة أساسية

علي حوسبة النظام الضريبي وخاصة فيما يتعلق بالربط الشبكي داخليا وخارجيا مع الجهات الحكومية ذات الصلة وذلك عبر الرقم التعريفي المرتبط بتقنية الزكاء الاصطناعي او .

DATA MINNING

رابعاً. الأوراق العلمية المنشورة في الدوريات:

- أ.د الهادي ادم ود. أحمد الضي عبدالله ،أدوات الرقابة الضريبية المعاصرة ودورها في زيادة الإيرادات والامتثال الطوعي 2020م.
 - أ.د الهادي ادم ود. أحمد الضي عبدالله ،توثيق وتوحيد إجراءات الفحص الضريبي من منظور متطلبات إدارة المخاطر والإلتزام الطوعي ، مجلة حوض النيل جامعة النيلين 2015م.
 - أ.د بابكر ابراهيم ، أحمد الضي عبدالله ، كفاءة وفاعلية الفحص الضريبي ودوره في زيادة الإيرادات الضريبية والإلتزام الطوعي، مجلة العلوم الإدارية ،جامعة النيلين 2016م .
 - أ.د الهادي ادم ، د. أحمد الضي عبدالله كفاءة وفاعلية الفحص الضريبي من منظور متطلبات وشروط نظام التقدير الذاتي ، مجلة المنصور ، كلية المنصور الجامعية ، مشاركة في المؤتمر العلمي الرابع العراق 2015م.
- خامساً. تقارير ديوان المراجع القومي: لمخالفات حسابات تلك مؤسسات المساهمة العامة والهيئات الحكومية بما يعرف الفساد المالي والاداري وغياب المساءلة والشفافية، 2015-2018م.
- سادساً. تقارير العرض الاقتصادي لأداء ديوان الضرائب مقارنة للفترة من 2010م بالفترة 2017 حتى 2020م .

مرفق: السيرة الذاتية اسفل:

المعلومات الشخصية :

د. أحمد الضي عبدالله عثمان

الموبايل:0122612104 - الخرطوم ام درمان - الصالحة

Email:ahmedg1973@gmail.com

المؤهلات العلمية:

- دكتوراة في المحاسبة والتمويل 2016م من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
بعنوان : الفحص الضريبي ودوره في تحديد وإدارة مخاطر الإيرادات الضريبية
لأول مرة في السودان (الفحص الضريبي مقترنا بالمخاطر الضريبية)
- ماجستير في المحاسبة والتمويل 2009م - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
بعنوان: أثر الربح المحاسبي علي تحديد وقياس وعاء ضريبة أرباح الأعمال.
- بكالوريوس في المحاسبة والتمويل 1998م - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- دبلوم عالي في الترجمة العامة لغة إنجليزية 2004م - جامعة جوبا.

الخبرات العملية:

- موظف بديوان الضرائب السوداني - الفحص والمراجعة (2003م -2020م).
- خبير ومستشار ضريبي.
- محاسب ومراجع قانوني 2016م.
- أخصائي إدارة المخاطر.
- محاسب أول مؤسسة السبلوقة للمنتجات الحيوانية 1996-2001م .
- إستشاري تدريب : في مجال المحاسبة والمراجعة والاساليب الإدارية الحديثة(الحوكمة وإدارة المخاطر والجودة الشاملة).
- مترجم: ترجمة عامة - لغة إنجليزية.
- أستاذ بالجامعات والمعاهد السودانية.

الأوراق العلمية المنشورة في الدوريات:

- أدوات الرقابة الضريبية المعاصرة ودورها في زيادة الإيرادات والامتثال الطوعي 2020م.
- توثيق وتوحيد إجراءات الفحص الضريبي من منظور متطلبات إدارة المخاطر والإلتزام الطوعي ، مجلة حوض النيل جامعة النيلين 2015م.
- كفاءة وفعالية الفحص الضريبي ودوره في زيادة الإيرادات الضريبية والإلتزام الطوعي، مجلة العلوم العلوم الإدارية ،جامعة النيلين 2016م.
- كفاءة وفعالية الفحص الضريبي من منظور متطلبات وشروط نظام التقدير الذاتي ، مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعية ، مشاركة في المؤتمر العلمي الرابع العراق 2015م.
- أثر التخطيط الضريبي علي زيادة الإلتزام الطوعي وحصيلة الإيرادات الضريبية

الكورسات التدريبية والتأهيلية:

- مدرب مدربين معتمد من الأكاديمية الكندية للتدريب والتطوير (CANADA – CATD), (TOT) – 2015م.
- مدرب مدربين معتمد من مركز توب كوالتي للتدريب والتطوير 2015م(TOT).
- نظم وطرائق التدريس الجامعي،مركز التدريب المتقدم،جامعة الخرطوم،2016.
- القياس والتقويم مركز التدريب المتقدم، جامعة الخرطوم ، 2016م.
- مترجم: ترجمة فورية وتحريرية.
- التحليل الإحصائي 2015م – جامعة الخرطوم.
- أساسيات علوم الحاسوب 2015م – ديوان الضرائب.
- المحاسبة الإلكترونية (smack and quick book) ديوان الضرائب.

الكورسات المهنية:

• ACCA.IFRSDiploma 2019

- فحص الشركات الأجنبية 2016م مصر.
- الفحص والتدقيق المالي 2007م، سوريا.
- المراجعة لأغراض الفحص الضريبي، 2006م ،جامعة الخرطوم.
- نظام التقدير الذاتي 2010م ، ديوان الضرائب، السودان.

المشاركة في اللجان وفرق العمل:

- عضو لجنة الخطة الاستراتيجية لديوان الضرائب 2020م.
- عضو فريق إدارة المخاطر – صندوق النقد الدولي 2018- 2019م.
- عضو المؤتمر السادس لإتحاد السلطات الضريبية بالدول الإسلامية 2010م، المنعقد في الخرطوم.
- عضو اللجنة الفنية للتخطيط والدراسات والبحوث لأغراض تطبيق نظام التقدير الذاتي 2007م(المراكز الضريبية الموحدة).

المشاركة في المؤتمرات وورش العمل:

- ممثل جمهورية السودان في الملتقى التشاوري حول حوكمة الإدارة الضريبية والنزاعات في دول الإيقاد (القرن الافريقي) باثيوبيا (Hawasa) ويوغندا (Entebbe) 2018- 2019م.
- الحوسبة وأثرها في توسيع مظلة الضريبة 2017م.

الكتب:

- الفحص الضريبي المتقدم المبني علي إدارة المخاطر (مدخل عملي لإدارة المخاطر الضريبية 2020م)
- إدارة المخاطر من منظور إستراتيجية تحسين وتطوير الامتثال الضريبي(في ضوء موجهات صندوق النقد والبنك الدوليين 2021م).
- محاسبة الضرائب والزكاة (في ضوء مقاصد الشريعة الاسلامية والتشريع الضريبي).